



لجنة التدقيق والمراجعة الداخلية

مسجلة بوزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية

تقته بالحلب

قرر مجلس الإدارة في جلسته رقم ٢/ وتاريخ ٢٠١٨/١٢/٢٠م
تكوين لجنة التدقيق والمراجعة الداخلية .. مهمتها مايلي:

مهام اللجنة

- تختص لجنة المراجعة بمراجعة أعمال الجمعية والتحقق من سلامة ونزاهة التقارير والقوائم المالية وأنظمة الرقابة الداخلية فيها، وتشمل مهام اللجنة بصفة خاصة ما يلي:
- ١- دراسة القوائم المالية الأولية والسنوية للجمعية قبل عرضها على مجلس الإدارة وابداء رأيها والتوصية بشأنها لضمان نزاهتها وعدالتها وشفافيتها.
 - ٢- ابداء الرأي الفني بناءً على طلب مجلس الإدارة فيما إذا كان تقرير مجلس الإدارة والقوائم المالية للجمعية عادلة ومتوازنة ومفهومة وتتضمن المعلومات التي تتيح للجميع تقييم المركز المالي للجمعية وأدائها ونموذج عملها واستراتيجيتها.
 - ٣- دراسة أي مسائل مهمة أو غير مألوفة تتضمنها التقارير المالية.
 - ٤- البحث بدقة في أي مسائل يثيرها المدير المالي للجمعية أو من يتولى مهامه أو مسؤول الالتزام بالجمعية أو مراجع الحسابات.
 - ٥- التحقق من التقديرات المحاسبية في المسائل الجوهرية الواردة في التقارير المالية.
 - ٦- دراسة السياسات المحاسبية المعنية بالجمعية وابداء الرأي والتوصية لمجلس الإدارة بشأنها.
 - ٧- دراسة ومراجعة نظم الرقابة الداخلية والمالية وإدارة المخاطر في الجمعية.
 - ٨- دراسة تقارير المراجعة الداخلية ومتابعة تنفيذ الإجراءات الصحيحة للملاحظات الواردة فيها.
 - ٩- الرقابة والاشراف على أداء وأنشطة المراجع الداخلي والتحقق من مدى فعاليته.
 - ١٠- التحقق من التزام الجمعية بالأنظمة واللوائح والسياسات والتعليمات ذات العلاقة.
 - ١١- مراجعة العقود والتعاملات المقترح أن تجربها الجمعية مع الأطراف ذوي العلاقة وتقديم مرئياتها حيال ذلك لمجلس الإدارة.
 - ١٢- مراجعة نتائج تقارير الجهات الرقابية والتحقق من اتخاذ الجمعية الإجراءات اللازمة بشأنها.
 - ١٣- دراسة تقرير مراجع الحسابات وملاحظاته على القوائم المالية ومتابعة ما اتخذ بشأنها والاجابة عن استفساراته.
 - ١٤- التحقق من وجود نظام متقدم يعمل على حفظ أو نسخ إضافية بشكل دوري لكافة المستندات المالية في مكان آمن.
 - ١٥- القيام بإجراءات الفحص الخاص بأنشطة وعمليات محددة ذات علاقة بالمركز المالي للجمعية.
 - ١٦- مراجعة أي مطالبات قانونية عن الجمعية.
 - ١٧- توفير الرقابة الإدارية لمتابعة الإجراءات الإدارية المطلوبة بالجمعية.
 - ١٨- متابعة المخالفات المالية والأخلاقية والقانونية وأي انتهاكات خطيرة لسياسات الجمعية أو انتهاك الأحكام القانونية التي أوصحتها المراجعة الداخلية.
 - ١٩- رفع ماتراه من مسائل ترى ضرورة اتخاذ اجراء بشأنها إلى مجلس الإدارة وابداء توصياتها بالإجراءات التي يتعين اتخاذها.

- ٢٠- وضع آلية تتيح للعاملين في الجمعية تقديم ملحوظاتهم بشأن أي تجاوز في التقارير المالية أو غيرها بسرية وعلى اللجنة التحقق من تطبيق هذه الآلية بإجراء تحقيق مستقل يتناسب مع حجم الخطأ أو التجاوز وتبني إجراءات متابعة مناسبة.

صلاحيات لجنة المراجعة الداخلية:

- في سبيل أداء اللجنة مهامها يحق لها مايلي:
- ١- حق الاطلاع على سجلات الجمعية ووثائقها.
 - ٢- أن تطلب أي إيضاح أو بيان من أعضاء مجلس الإدارة أو الإدارة التنفيذية.
 - ٣- أن تطلب من مجلس الإدارة دعوة الجمعية العمومية للجمعية للاتفاق إذا أعاق المجلس عملها أو تعرضت الجمعية لأضرار أو خسائر جسيمة.
 - ٤- تكليف مستشار خارجي أو بيت خبرة لإجراء أي دراسات مدرجة في نطاق عملها وفقاً لما تقتضيه مصلحة الجمعية.

طريقة عمل اللجنة

- ١- تجتمع اللجنة بصفة دورية على ألا تقل عن أربعة اجتماعات خلال السنة المالية للجمعية، ويتم الاجتماع بدعوة من رئيسها أو المجلس أو نصف الأعضاء وتصدر قراراتها بالأغلبية.
- ٢- اختيار أمين سر من بين أعضائها أو من غيرهم لتدوين محاضر الاجتماعات ويتولى الأعمال الإدارية وتنظيم الاجتماعات وغيرها.
- ٣- الحفاظ على أسرار الجمعية.
- ٤- يتابع مجلس الإدارة أعمال وأداء اللجنة عبر رئيسها ومن خلال التقارير الدورية.
- ٥- لا يسمح بحضور اجتماعاتها لأحد مالم يكن بطلب من اللجنة.
- ٦- عدم تدخل اللجنة بشكل مباشر في أي عمل تنفيذي في الجمعية.

تقرير لجنة المراجعة

- ✓ تصدر اللجنة تقريراً سنوياً يشتمل على خلاصة لأعمالها وإدائها واختصاصاتها ومهامها وكيفية تطبيقها وفق ما تقتضيه الأنظمة والقوانين للعرض على الجمعية العمومية وفق الآلية التي يحددها بما لا يتعارض مع نظام الجمعيات أو أي أنظمة أخرى تصدرها الجهات المختصة.
- ✓ يتم حفظ نسخة من تقرير اللجنة في مقر الجمعية.

أسباب تزايد الاهتمام بلجنة المراجعة الداخلية:

تعد لجنة المراجعة من أهم تلك اللجان التي تعمل على مساعدة مجلس الإدارة للقيام بعملية الرقابة والإشراف على عملية اعداد التقارير المالية، فضلاً عن ذلك أدت الضغوط التي قد تمارسها إدارة الجمعية على مراجع الحسابات إلى التأثير سلباً في استقلاله وحياده.

ومن ثم فإن من الأسباب الرئيسية لوجود لجنة المراجعة هو المحافظة على استقلال مراجع الحسابات الخارجي فهذه اللجنة تتكون من عدد من غير أعضاء مجلس الإدارة التنفيذيين لكي تقوم بالعمل كهمزة وصل للتنسيق بين عمل مراجع الحسابات الخارجي والإدارة بشكل يؤدي إلى عدم استقلال مراجع الحسابات وزيادة جودة عملية المراجعة وزيادة فعالية نظم الرقابة الداخلية.

كذلك الحاجة الملحة إلى تحسين الثقة والجودة في التقارير المالية بهدف زيادة درجة الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات المناسبة.

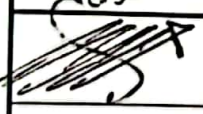
حاجة أصحاب المصلحة إلى آلية إدارية تسهم في ضبط ورقابة أداء الإدارة وأن تكون اللجنة وكيلاً عنهم خاصة بشأن الأمور المالية والرقابية.

تزايد حالات الإخفاق المالي للعديد من الجمعيات وتزايد حالات الغش والتلاعب بها وزيادة رغبة هذه الشركات في تدعيم عملية الرقابة على أنشطتها والتأكد من سلامة تطبيق المبادئ المحاسبية وقواعد الحوكمة.

زيادة الضغوط من جانب مستخدمي التقارير المالية على الجمعيات لإظهار نتيجة أعمالها ومركزها المالي بصورة عادلة وسليمة.

وجود تناقض بين مراجعي الحسابات الخارجيين وبين إدارة الجمعية خاصة في مجال المحافظة على استقلال مراجع الحسابات لإبداء الرأي في عدالة القوائم المالية ومن ثم فإن وجودها في أي جمعية يمثل حماية للمستفيدين وأصحاب المصلحة الآخرين ويضمن تحقيق استقلال مراجع الحسابات.

أعضاء اللجنة:

م	الاسم	مركزه بالجمعية	مركزه في اللجنة	رقم الجوال	التوقيع
١	الأستاذ / ماجد بن فهد حمود الشمري	نائب الرئيس	رئيس اللجنة	٠٥٥٩٦٠٠٤١٨	
٢	الأستاذ / فهد بن فهد الجدلان	عضو الجمعية العمومية	عضو اللجنة	٠٥٤٣٠١٢١٣٣	
٣	الأستاذ / علي بن غنيم القاعد	عضو الجمعية العمومية	عضو اللجنة	٠٥٠٤٨٧٩٢٠٢	

تشكل بقرار من الجمعية العمومية بحيث لا يقل عدد أعضائها عن ٣ من بينهم خبير في الشؤون المالية والمحاسبية